على مشارف مؤتمر بغداد العالمي

حميد الموسوي

تستضيف بغداد ـ بعد ايام ـ مؤتمراً دولياً موسعاً يضم الى جانب دول الجوار وفوداً من تسع وعشرين دولة ومنظمة عالمية وعلى مستوى رؤساء و وزراء خارجية الدول ومسؤولي منظمات اقليمية وعالمية، ومن بين هذه الدول: دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وروسيا، والصين، وفرنسا، واليابان، والمانيا، وايطاليا، والسويد، ومصر، اضافة لدول الجوار تركيا، ايران، المملكة العربية السعودية، المملكة الاردنية الهاشمية، سوريا ودولة الكويت. كما ستشارك معظم المنظمات والهيئات العالمية حيث سيحضره الامين العام للامم المتحدة، ورئيس الاتحاد الاوربي، ورئيس حلف الناتو، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وجامعة الدول العربية، والامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

ويعد هذا المؤتمر الرابع من نوعه في سلسلة الاجتماعات التي تعقد كل ستة اشهر لمراجعة دور الدول الاقليمية ومستجدات مواقفها من العملية التغييرية في العراق ومدى اسهامها في اعادة الامن والاستقرار فيه، وكذلك متابعة الادوار التي تلعبها دول العالم الكبرى سياسيا واقتصاديا وعسكريا من اجل اطفاء ما تبقى من ديون في ذمة العراق واعادة بنائه واعماره وقيام المشاريع الاستثمارية والفعاليات التي تقوي اقتصاده وبناء جيشه الذي سيتولى حماية مكتسباته.

كما يهدف المؤتمر الى مراجعة ما تحقق خلال الفترة الماضية التي اعقبت اول اجتماع لهذه الدول حيث عقد المؤتمر الاول في شرم الشيخ والثاني في اسطنبول والثالث في الكويت.

وتدفع واشنطن ولندن بقوة لانجاح هذا المؤتمر وتحقيق المزيد من النتائج المثمرة من خلال مشاركة اكبر عدد من الدول والمنظمات العالمية فيه.

لاشك ان النجاحات السياسية والامنية التي تحققت في الاونة الاخيرة وانفتاح الحكومة العراقية على الدول العربية والعالمية وما تحقق اثر ذلك من زيارة العديد من زعماء العالم العربي والدولي لبغداد واعادة معظم الدول سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية الى العراق ستعزز مواقف دول العالم من العراق وستسهم بشكل واضح في انجاح هذا المؤتمر والخروج بنتائج تدعم الحكومة العراقية سياسيا واقتصادياً وعسكرياً.

ومن المؤكد ان تجري على هامش هذا المؤتمر لقاءات وحوارات جانبية بين الفرقاء السياسين من هذه الدول تسهم بشكل كبير في حل الكثير من الاشكالات والمتعلقات بين تلك الاطراف مايؤدي الى مزيد من الاستقرار في المنطقة التي شهدت ومازالت تشهد توترات متنوعة نتيجة بعض المواقف والتصريحات المتشنجة والتهديدات المتبادلة من هذا الطرف او ذاك.

ان مؤتمراً بهذه السعة وهذه الاهمية يضع الحكومة العراقية بكل ثقلها ومعها البرلمان العراقي وكافة الكتل والحركات والاحزاب الوطنية وحتى مؤسسات المجتمع المدني، بل يضع جميع العراقيين امام مسؤولياتهم -وكل من موقعه- لانجاح هذا المؤتمر وانتهاز هذه الفرصة واستثمار وجود هذا الكم الضخم من الدول والمؤسسات العربية والعالمية والتي تمتلك زمام المبادرة واصدار القرارات المؤثرة او التي تهيمن على مسار الاقتصاد العالمي او التي تمتاز بعلاقات دولية واسعة والذي قلما يتوافر في تجمع او مؤتمر اقليمي او دولي وبهذا المستوى الرفيع وبهذه الاهمية والجدية والاصرار على تقديم المساعدة للعراق ومد يد العون لانتشاله من محنته واوضاعه واعادته الى وضعه الطبيعي وموقعه اللائق، وانقاذ شعبه من محرقة الموت المجاني التي فتكت به من خلال طاحونة الحروب العبثية التي اختلقتها السلطة البائدة والتي استمرت تفتك به من خلال مفخخات وعبوات واحزمة عصابات القاعدة المختلفة والجماعات المسلحة والزمر المتضررة من سقوط السلطة السابقة.

ومن هنا توجب على جميع قادة الحركات والاحزاب والكتل تأجيل الخلافات الجانبية وتناسي المصالح الفئوية والاقليمية، ووضع مصلحة العراق وشعبه المظلوم فوق كل اعتبار وتهيئة كل مستلزمات النجاح لهذا المؤتمر للخروج بنتائج تعيد للعراق الموحد امنه واستقراره السياسي والاقتصادي وترفع معاناة شعبه الصابر بتحقيق العيش الرغيد والقضاء التام على الفقر والعوز والفاقة.

فليس من المعقول بل من الكفر والظلم والعار تضييع مثل هذه الفرصة وعدم استثمارها الى اقصى حدود المنفعة خاصة وانها قد لا تتكرر. وليس من المنطق التفريط بمنجز عالمي خاصة ونحن اصحاب القضية الاولى فيه بل يجب انتزاع اكثر المكاسب والمنجزات. ان العراق سيدخل هذا المؤتمر متسلحا بما يمتلكه من مقومات واوراق ضغط فاعلة لاشعار الاطراف المشاركة بأنه -وان اثخنت جراحه وطالت معاناة شعبه وبددت ثرواته- مازال وسيبقى يمتلك ما لا تمتلكه الكثير من دول العالم بل ان معظم دول العالم وخاصة دول المحيط الاقليمي والعربي احوج ماتكون للعراق، لكل او بعض ما حباه الله تعالى من مقومات ومنها:

١. موقعه الجغرافي المتفرد ما جعله ممراً بحرياً وجويا تجاريا مهما. وتشكيله عمقا ستراتيجيا عربيا وبوابة على الخليج.

٢. ثرواته النفطية والمعدنية والزراعية والحيوانية الطائلة.

٣. ثرواته السياحية الجامعة لتراث العديد من الديانات والقوميات والاعراق والامم.

٤. طاقاته البشرية الخلاقة وامتلاكه لافضل الملاكات الوسطية العربية حسب الاحصاءات والدراسات العالية.

٥. خططه المستقبلية الانفجارية لاعادة اعماره تؤهله لقيام انجح الاستثمارات على ارضه اقليمياً وعربيا ودوليا.

اضافة للعديد من الاوراق السياسية التي تشكل هما مشتركا بين العراق ودول الجوار بل قد تمثل خطرا يهدد تلك الدول مثل ما تهدد العراق.

ان المشاركة الجادة الفاعلة المتسمة بخطى ثابتة وقرار موحد وعزم وتصميم على تحقيق نجاح هذا المؤتمر تفرض وجودها بقوة على جميع الاطراف على العكس من المشاركات المتراخية المشتتة الاراء والافكار والمستسلمة. وان طرفاً يمتلك كل هذه المقومات المعززة والمدعومة باسناد قوي موثرة في القرار السياسي والاقتصادي العالمي من العجز ان تستمر معاناته كل هذه السنين ومن الحيف ان يفجع كل هذه الفجائع ويعيش شعبه محروما بعد كل هذه التضحيات الجسام.

ما هو الوعي...؟

بقلم خوشابا سولاقا

ان ما يميز الكائن البشري "الانسان" عن بقية الكائنات الاخرى في الطبيعة هو امتلاك الانسان للوعي عن كل ما يعيش معه وما يدور حوله في الطبيعة والحياة الاجتماعية دون سواه من الكائنات الاخرى، ويحدد له رأي وموقف تجاه ما يحصل من الظواهر، والوعي بالتالي لدى الانسان هو رد فعله تجاه كل الافعال والظواهر في الطبيعة والحياة وكيفية التعامل والتعايش والتآلف والتفاعل معها.. وللتميز الذي ينفرد به الانسان بامتلاكه للوعي دون غيره من الكائنات الحية نقدم شيئا من التفصيل والتعريف والشرح عن مفهوم الوعي واشكاله المختلفة:

الوعي هو ما يكون لدى الانسان من افكار ووجهات نظر ومفاهيم عن الحياة والطبيعة من حوله في مختلف نواحيها وجوانبها ومستوياتها المتنوعة المتآلفة احيانا والمتصارعة والمتناقضة احيانا اخرى في عملية تطور الحياة الاجتماعية بشكل خاص والحياة بشكل عام.

وقد يكون الوعي وعيا زائفا، وذلك عندما تكون افكار الانسان ووجهات نظره ومفاهيمه غير متطابقة مع الواقع المادي الحي للحياة من حوله، او عندما تكون الافكار ووجهات النظر والمفاهيم جامدة وغير واقعية وفعالة في متابعة حركة وتطور هذا الواقع تاريخيا على طول امتداد مراحل الزمان..

وقد يكون الوعي وعيا جزئيا، وذلك عندما تكون افكار الانسان ووجهات نظره ومفاهيمه مقتصرة على جانب او ناحية معينة او لمستوى واحد محدد في الحياة، وغير شاملة لكل النواحي والجوانب والمستويات المترابطة والتي تؤثر وتتأثر في بعضها البعض في عملية تطور الحياة..

وقد يكون الوعي وعيا طبقيا محددا بمصالح طبقية وقتية، كأن يعي الاقطاعي ضرورة استمرار استغلاله للفلاحين دون ان يأخذ في اعتباره مصلحة الفلاحين، كذلك كان يعي الرأسمالي ضرورة استمراره في استغلال واستثمار جهود العمال دون مراعاة لحقوقهم الطبيعية وضمان مستقبلهم، وكذلك كأن يعي الفلاحون والعمال ضرورة تحررهم من استغلال الاقطاعيين والرأسماليين لنيل كامل حقوقهم دون مراعاة لحقوق الاقطاعيين والرأسماليين..

اما الوعي الانساني الشامل المتقدم، فهو تلك الافكار ووجهات النظر والمفاهيم تضع مصلحة كل انسان كأنسان فوق كل اعتبار آخر، وهي التي تتطابق مع الواقع المادي الموضوعي في حركته، وتتطور باستمرار مع تطور هذا الواقع لا يحدها في ذلك اي تعصب منهجي جامد ولا اي تعصب قومي عنصري شوفيني ولا اي تعصب ديني متطرف ولا اي تعصب طبقي قصير النظر ولا اي مصلحة مادية عابرة، وانما يبقى الشعور الانساني هو المهيمن والمسيطر على كل افعال الانسان لبناء الحياة الحرة الكريمة الجديدة التي تليق بهذا الكائن العظيم الشأن.

ومع ان الوعي ينشأ في النهاية نتيجة لتأثير العوامل المادية في الحياة على الانسان، فانه من الممكن ايضا ان ينشأ احيانا وخلال فترات الانتقال التاريخية من تاريخ تطور المجتمع البشري، نتيجة لأنعكاس افكار ووجهات نظر ومفاهيم تاريخية على الانسان ذاته.

وكل انسان عاقل على درجة معينة من الوعي، الزائف او الحقيقي، الجزئي او الكامل، فان التعليم والثقافة تسهم بنصيب ملموس بخلق هذا الوعي، بالاضافة الى دور وتأثيرات العوامل المادية والتاريخية في تكوين الوعي الانساني، وتطويره وتغييره من حسن الى احسن. وهكذا نرى ان الوعي هو حالة فكرية متغيرة تتغير بتغير الحياة وتتوسع حدودها بتوسع مستجدات ومتغيرات وتطورات الحياة، وتتوسع بزيادة رغبة الانسان وطموحاته غير المحدودة للمعرفة والعلم لاكتشاف المزيد من اسرار الحياة والطبيعة والكون، ان قوة ارادة الانسان على التفوق والتطلع الى ابعد آفاق المعرفة هي مصدر وعيه الخلاق اللامتناهي..

وفي الوعي الانساني بالتالي تتجسد قوة ارادة الحياة الانسانية في مواجهة التحديات الكونية بمختلف اشكالها وانماطها، ان اختراعات واكتشافات الانسان خير دليل على قوة وفعالية وعيه على تحقيق التفوق على ما دونه من الكائنات وقهره لتحديات الطبيعة في صراعه الازلي معها على امتداد تاريخه الطويل.. وفي الختام فأن الانسان موجود بوعيه وبدونه غير موجود، كما قال الفيلسوف الفرنسي "ديكارت" انا افكر اذن انا موجود، حيث ان الفكر يشكل احد جوانب الوعي الانساني..

المؤسسة العسكرية والتزامها الدستوري

جاسم الحلفي

يُعَدُّ دور القوات المسلحة العراقية في محاربة الارهاب والمليشيات، اساسيا في تضييق دائرة نشاط هذه القوى وجرائمها، وهذا هو احد اهم المهمات الاساسية التي ادتها قواتنا المسلحة، بشجاعة وإقدام. إن ما قام به رجال الجيش والشرطة الوطنية من مآثر بطولية، ما هو إلا دليل على حبهم لوطنهم وانحيازهم لأمنه وسلامته، وقدموا لاجل ذلك اعز رجالاتهم شهداء في معاركهم البطولية وتصديهم للارهاب ومكافحتهم لقوى الشر.

ومن اجل بناء وتعزيز قدرات الاجهزة الامنية والعسكرية، كي تؤدي واجبها الاساسي في استتباب الامن وتحقيق الأمان، وصولا إلى مسك الملف الأمني بشكل كامل، قدمت لها إمكانيات واسعة من بينها فتح باب التطوع للعمل في هذه الاجهزة، والتي انخرطت فيها أعداد كبيرة من الشباب.

ومن جهة أخرى تم إعادة أعداد كبيرة من منتسبي الوزارات الأمنية المنحلة وبينهم ضباط صف وضباط كبار حتى رتبة عقيد. وبلغت اعداد افراد القوات المسلحة ما يقارب المليون منتسب، ماعدا أعداد رجال الصحوات، حسب تصريحات بعض المسؤولين الرسميين، ويقترب العدد المذكور مما وصلت اليه اعداد افراد القوات العسكرية في فترات حروب النظام السابق.

ومع ما تشهده أعداد القوات العسكرية من زيادة لافتة، وتنامي قدراتها وتعاظم إمكاناتها، ومع الأداء الناجح لها والانجازات التي أحرزتها توالت التصريحات السياسية لعدد من القادة العسكريين، خاصة تلك التصريحات التي لها علاقة بالشؤون الداخلية والعلاقات بين القوى السياسية، ما يؤشر الى بداية غير موفقة لتدخل المؤسسة العسكرية بالشأن السياسي الداخلي البعيد عن اختصاصها كما حدده الدستور، الأمر الذي يلقي بالمسؤولية على الحكومة بضرورة التنبيه على ذلك، كما هو واجبها في الاهتمام بالجانب المعنوي والتربوي، هذا طبعا الى جانب تطوير برامج التدريب والتسليح والتجهيز والنقل وبناء المعسكرات.

ونظرا لتغير العقيدة العسكرية للقوات المسلحة في العراق الجديد، الديمقراطي الاتحادي، لابد من التأكيد على تجنب ما شهدته التربية العسكرية في فترة النظام الدكتاتوري المقبور، التي كان تستند الى العنصرية والشوفينية والعدوان والإذلال، لذا ينبغي التركيز على الوحدة الوطنية واحترام القوانين والتربية بالثقافة الدستورية والقيم الديمقراطية، والمؤسساتية وحقوق الإنسان. والتأكيد على ان مهمة القوات المسلحة العراقية في الحقبة الجديدة، السهر على حماية الوطن ونظامه الدستوري وقوانينه.

فحين نص الدستور على ان يكون وزير الدفاع مدنيا، كان الهدف منه ولا يزال، التأكيد على وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الصحيح. هو المحافظة على النظام السياسي واحترامه، وجعل المؤسسة العسكرية مؤسسة تضم جيشا مهنيا غير مسيس، بعيدا عن التدخل بالصراعات السياسية الداخلية، والوقوف على مسافة واحدة بين جميع القوى السياسية وان لا يكون الجيش مواليا لطرف ما او فئة معينة على حساب الاخرى، وان لا يكون فوق الحكومة، واخذ العبرة من التجارب التي لعب بها الجيش دورا سلبيا مؤثرا على الحياة السياسية والبرلمانية، كما هي تجربة كل من تركيا وباكستان.

وفي الوقت الذي تبنى فيه المؤسسة العسكرية على أساس الولاء للوطن، واحترام الهوية الوطنية والالتزام بها، لابد من فتح أبواب التطوع امام كل عراقي كفء وقادر، بغض النظر عن الانتماء القومي والديني والطائفي، شرط ان يكون ولاؤه للعراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد.

لذا فإشراك مناهضي الدكتاتورية ومعارضيها، الذين قدموا إسهامات وتضحيات جسيمة في مقاومتها وناضلوا من اجل عراق ديمقراطي حر ومزدهر، وبعيدا عن المحاصصات واعتماد المهنية والكفاءة، يعد إحدى أهم الضمانات التي تجعل المؤسسة العسكرية حامية لدستور الدولة وقوانينها وأنظمتها ومصالحها الوطنية.

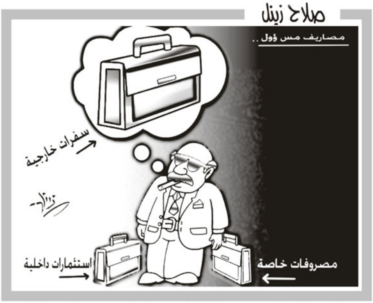

التدخل في تعيين القاضي.. خطر يهدد العدالة

د. غضنفر حكمت الشيخ

اشد ما يعيب المرء هو الميل الى المصالح الخاصة ودون الاكتراث بما يصيب المجتمع وما يعرقل تحقيق المصلحة العامة لأبناء البلد سياسيا واجتماعيا واخص بالذكر الناحية القضائية وما يحيط بها من تاثيرات سلبية تنعكس على المواطن نفسه.

ان التاثير على السلطة القضائية والتدخل في تعيين القضاة ياخذ اشكالا مختلفة من الاندفاعات الشخصية ذات الطابع التحزبي او الطائفي الفئوي او ما شاكل.

فقد يتم رفض تعيين شخص لمنصب قاض بالرغم من توافر الشروط القانونية فيه والحاجة اليه، او على العكس فقد يتم تعيين شخص اخر قاضيا رغم عدم توفر الشروط القانونية فيه او عدم الحاجة اليه. وتعيين القضاة بوجه عام يكون باحد الاساليب التالية:

* اختيار القضاة عن طريق الانتخابات من قبل المواطنين، وهو نظام سائد في معظم الولايات المتحدة الاميركية وفيه تحقيق لاستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، الا ان ما يعيبه ان الناخبين غير قادرين على تمييز كفاءة القاضي وعمله وخبرته القانونية اضافة الى صلاحيته واخلاقه، وقد يكون الانتخاب اساسه الميول السياسية للقاضي، كما قد يجبر القاضي على ارضاء ناخبيه لاعادة انتخابه مما يؤثر في استقلاله.

* الانتخاب عن طريق الجهاز القضائي انفسهم، واهم ما يعيب هذه الطريقة هو انحصار الانتخاب بالاصدقاء والاقارب.

* التعيين بواسطة السلطة التنفيذية، وهي من الطرق الاكثر انتشارا، غير ان اهم ما يعيبها هو اهدارها لمبدأ الفصل بين السلطات، لذلك تسعى الدولة الى التخفيف من هذا التاثير بطرائق شتى اهمها ان تحدد شروط معينة لتعيين القضاة بحيث لا يترك للسلطة التنفيذية اية سلطة تقديرية او ان يعد الجهاز القضائي نفسه قوائم بالقضاة المراد تعيينهم ثم يصدر رئيس السلطة التنفيذية امرا بتعيينهم بموجب تلك القوائم.

واود ان اضيف لبصيرة القارئ الكريم: ان هناك تدخلات لا تقل في اهميتها وتاثيراتها على سير عدالة القضاء منها:

* التدخل والتاثير في نقل القضاة، قد تمارس السلطة التنفيذية اسلوب نقل القضاة للتاثير في استقلالهم وحيادهم، فقد يكون نقل القاضي من مكان الى اخر مبنيا على دوافع شخصية او نكاية بالقاضي او بعيدا عن مصلحة القضاء او تنظيمه.

* التدخل والتاثير في تاديب القضاة: قد تمارس السلطة التنفيذية بحجة تاديب القضاة تاثيرها في استقلاله، فقد يخضع القضاة للتحقيق او المساءلة التاديبية لا بسبب تقصيرهم او مخالفة لواجبات وظيفتهم بل بسبب اصرارهم على الاستقلال والحيادية اما الحكومة ومن يمثلها او بسبب دعوتهم للاصلاح وخاصة الاصلاح السياسي او بسبب اراء معينة يتبنونها مرتبطة بالدعوة الى مكافحة الفساد او تشخيص حالات التزوير في الانتخابات الى غير ذلك.

* التدخل والتاثير في التفتيش القضائي: قد يكون جهاز التفتيش القضائي وسيلة ضغط بيد السلطة التنفيذية او بيد غيرها لكنها تستطيع التاثير فيها لكي تمارس تاثيرها في القضاة واستقلالهم.

* التدخل والتاثير في خدمة القضاة: فقد تؤثر السلطة التنفيذية في خدمة القضاة بوسائل متعددة اهمها عزلهم واحالتهم على التقاعد قبل بلوغ السن القانوني المحدد قانونا، او اجبارهم على تقديم استقالة، او نقل خدماتهم الوظيفية الى وظائف غير قضائية.

ومن مخاطر التاثير بالعمل القضائي قد يكون توجيهاً من مصلحة الحكومة او احد رجالها، او نقل الدعاوى الى محاكم اخرى في حالة المساس بشخصيات هامة مسؤولة. ان الجهاز القضائي في العراق الجديد عراق الديمقراطية لن يعد مرفقا اداريا يفتقر الى الاستقلال.

مستقبل خريجي الأعوام السابقة*

سعد تركي

تخرجوا من المعاهد والكليات في اعوام الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وبدلا من أن يمارسوا اختصاصاتهم التي أعدوا لها وأنفقت الدولة مبالغ كبيرة من أجل تأهيلهم لهذه الوظائف سيقوا لأداء الخدمة الالزامية ليخوضوا -مرغمين- الحرب العراقية الايرانية التي ما أن تنفس العراقيون "ومنهم الخريجون" الصعداء لانتهائها حتى طحنتهم حرب غزو الكويت وما تبعها من حصار اقتصادي استمر الى العام ٢٠٠٣، وخلال كل هذه الأعوام لم تتح لأغلبهم فرصة التعيين في دوائر الدولة ووزاراتها واضطروا -بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية- الى مزاولة أعمال ومهن بعيدة كل البعد عن اختصاصاتهم، وانقضت زهرة شبابهم في اللهاث وراء لقمة العيش حتى اكتشفوا بعد ٢٠٠٣ أنهم مازالوا يمارسون ذات الأعمال المرهقة، وأنهم بلا ضمانة ولا مستقبل يؤمن لهم راتبا تقاعديا حين يعجزون عن العمل بفعل التقدم في العمر أو الاصابة بحادث ما..

ولو ألقيت نظرة عليهم لوجدت أن أغلبهم أصبحوا شيوخا محنيي الظهر هدهم التعب والكد والمعاناة والألم على الرغم من ان أغلبهم لم يغادر الاربعين من عمره.

استبشر الكثير منهم بالتغيير خيرا، واعتقدوا أن الحكومة التي ستتسلم مقاليد الحكم ستنصفهم وتعيد اليهم بعضا من حقوقهم ومعها سنوات العمر التي ضاعت في الحروب المجانية للنظام السابق والوقوف تحت أشعة الشمس اللاهبة صيفا والبرد القارص شتاءا طلبا للقمة عيش مغمسة بالألم والعذاب والذل.. قدم أغلبهم طلبات للتعيين بعد ٢٠٠٣ آملين أن الاجحاف الذي لحقهم وسنوات العمر التي ضاعت بلا جدوى سينتهي، وأن حاضرهم ومستقبل أطفالهم أصبح مشرقا وضاءا لكن صدمتهم كانت كبيرة حين علموا أن تعليمات التعيين تقتضي أن يكونوا من الخريجين الجدد أو أن يكونوا من المنتمين للأحزاب التي جاءت بعد التغيير، وبعضهم استطاع الحصول على التعيين عبر بوابة الرشوة أو الحصول على ما يفيد أنه كان مضطهدا زمن النظام السابق وكأن النظام السابق اضطهد فئة صغيرة من الشعب العراقي وليس مجمل أفراد الشعب.

أن الاسباب التي جعلت خريجي الأعوام السابقة يعانون من البطالة كثيرة ومتعددة، ولكل خريج منهم قصة عن سبب عدم تعيينه، ولهذا فأن على الحكومة والبرلمان أن يجدا حلا يرفع عنهم معاناتهم ويوفر لهم ولعوائلهم ضمانة للمستقبل وينتشلهم مما هم فيه من قلق..

نحن ندرك أن الوزارات محقة في رغبتها بتعيين الخريجين الجدد لأسباب كثيرة ليس هنا مجال تعدادها أو شرحها لكن الظرف الاستثنائي والأوضاع التي مرت بالوطن وما زالت تستدعي حلولا استثنائية لحل مشكلة هؤلاء الخريجين وتصويب أوضاعهم..

ولا نعني هنا أن الحل يكمن في تعيينهم فقط فأن هذا الحل على أهميته والحاجة الماسة اليه لا يرفع الظلم والحيف عنهم لأنه يعني أن سنوات العمر التي انصرمت في كفاحهم وكدهم ذهبت هباءً وأنهم سيتساوون مع الخريجين الجدد في احتساب سنوات الخدمة لأغراض الراتب والتقاعد في حين ينبغي أن يتساووا مع أقرانهم في احتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد على الأقل حيث يعتقد بعضهم أن من المجحف أن يتمتع أقرانهم بكل امتيازات الوظيفة لا لشيء الا لأنهم استطاعوا نيل وظائف لم يستطع أقرانهم الوصول اليها لأسباب لا علاقة لها بالرغبة أو الكفاءة علما أننا ندرك حجم الشروط القاسية والمواصفات الخاصة التي كان النظام السابق يضعها أمام من يرغب بالتعيين.

أعادت القوانين الحالية الكثير من المفصولين السياسيين الى الخدمة وأحتسبت سنوات الفصل خدمة لأغراض الراتب والتقاعد في حين أن الكثير من خريجي الأعوام السابقة تقدموا للتعيين زمن النظام السابق وتم رفض طلباتهم لأسباب سياسية ولم ترد في القوانين الحالية فقرة تشير الى معالجة مثل هذه الحالة..

نعلم تماما حجم المشكلات التي تعاني منها الحكومة وهي تحاول جاهدة ترسيخ الأمن وانشاء دولة القانون لكن ذلك لا يعفيها من مسؤولياتها -كما نعتقد- في حل مشاكل مواطنيها وتوفير فرص العيش الكريم لهم، كما أنه ليس من المعقول أن تذهب الأموال التي أنفقتها الدولة على هؤلاء الخريجين بدءا من المرحلة الابتدائية الى أن يتخرجوا في المعاهد والجامعات لتفرط بهم ويمارسوا أعمالا يمكن لأي شخص ممارستها دون تحصيل دراسي.

* موقع كتابات.

ثقافة إبتزاز المرأة العاملة وازدواجية الشخصية

بقلم هفال زاخويي

رحم الله الدكتور علي الوردي الذي شخص أمراض مجتمعنا الذي يتزاحم بأمراض اجتماعية خطيرة وكلما تقادم الزمن ترسخت هذه الثقافة اكثر في اشارة عكسية ، اذ من المتوقع علمياً ان تتراجع نسبة هذه الأمراض بتطور العصر والمفاهيم لكن في عراقنا المبتلي تنقلب كل الحقائق رأساً على عقب وتترسخ القيم البالية أكثر فأكثر.

الكثير من مؤسساتنا وخاصة الإعلامية منها "رسمية او غير رسمية" مصابة حد العظم بهذه الأمراض الإجتماعية الخطيرة فكثيراً ما نسمع قصصاً مخجلة عن الإبتزاز وخاصة ابتزاز العنصر النسوي وذلك ينطلق من نظرتنا المتخلفة والقاصرة للمرأة والتي نراها انها خلقت لمجرد تنفيذ رغبات الرجل وامتاعه... والمثير ان المرأة العاملة في هذه المؤسسات عندما تحترم نفسها ولا ترضخ لهذه الرغبات الذكورية الجامحة وتثبت جدارتها وتحديها فانها ترى نفسها في زوبعة من التهم الاجتماعية الجاهزة فلدى الرجل في مجتمعنا الكثير الكثير من القوالب الجاهزة لتشويه صورة المرأة العاملة التي ترفض الإستسلام والإبتزاز.

اتحدث عن الظاهرة كظاهرة عامة ولا اتهم أحداً بالذات كما لا أعمم القاعدة... هذه الظاهرة لا تنحصر بالمجتمع العراقي فحسب بل بكل المجتمعات العربية والاسلامية والتي تعاني من أخطر الأمراض الإجتماعية، وأشدها بروزاً الإزدواجية وبخاصة عند الرجل الذي يتظاهر بقيم تتناقض تماماً مع افعاله... وهنا نتساءل أين دور الثقافة الوعظية الدينية وأين التطبيق العملي لقيم اجتماعية ندعيها ونفتخر بها وتعاليم دينية ونزايد على البشرية جمعاء بأننا شرقيون اصلاء وان اصالة القيم هي التي عندنا فحسب أما قيم الآخرين فلا تساوي شيئاً... اقول الثقافة الوعظية الدينية لأننا أبناء هذه الثقافة التي فشلت في اصلاح الإنسان كونها ثقافة تلقينية ترويجية تتناقض حتى مع افعال الكثير من أصحاب الوعظ والذين هم جاهزون دوما لالقاء اللوم والعقوبة على المرأة كونها هي الكائن الضعيف أمام عضلاتنا وعنترياتنا الذكورية التي لم تحقق سوى الهزائم وعلى اغلب المسارات والجبهات باستثناء انتصاراتها البطولية على المرأة "الأم والأخت والزوجة والحبيبة وزميلة العمل". متى نراجع الذات... ومتى ندرك بأننا خرجنا من رحم إمرأة... متى ستكون نظرتنا صحية وصائبة وعصرية للمرأة التي غدت عاملة وسياسية وبرلمانية واعلامية وعسكرية وتاجرة... متى سنتخلى عن ثقافتنا الابتزازية تلك الثقافة المقيتة المرضية الخطيرة...؟

على المرأة أن تقف سداً منيعاً أمام هذه الأمراض الخطيرة وتكون بمثابة الدواءِ لداءٍ مستفحل... وعلينا جميعاً الرجوع الى الله والذات ولنتحدث مع أنفسنا خلسة في أي درك نحن وفي أي عصر نعيش...؟ ولنتحلى بالجرأة التي تتيح لنا الإفصاح عن كوامن الخلل في قيمنا وثقافتنا الإجتماعية...!.